الفصل الثاني : نظريات التجارة الخارجية

تمهيد:

مهما تعددت النظم السياسية وتمايزت في دول العالم المختلفة فإنها لا تتمكن من إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي لمدة طويلة من الزمن، بغية توفير كل احتياجاتها طبقاً لظروفها الاقتصادية والجغرافية رغم شدة ميلها لتحقيق هذه السياسة ، الأمر الذي يستبعد فيه أن تعيش أي دولة في عزلة عن الدول الأخرى، إذ إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاج إليه، وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي توفرها مواردها الطبيعية والبشرية وتبادل الفائض من إنتاجها،وبما يجعل الاستيراد لبعض السلع أكثر تفضيلاً بسبب تدنية كلفتها بمقارنته مع إنتاجها في الداخل..

تقوم التجارة الدولية على ذات الأسباب و الدوافع الاقتصادية التي تقوم عليها التجارة الداخلية، فقيام التجارة بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة ،نتيجة طبيعية **للتخصص وتقسيم العمل**،ومن هنا يكون التبادل الدولي أيضاً نتيجة **للتخصص وتقسيم العمل** على الصعيد الدولي، وهذا لا يعني توافر نفس المزايا التي تتوافر في الاقتصاد الداخلي مع تلك التي تتوافر في الاقتصاد الدولي ، وأن تطور الاقتصاد الدولي هو بحد ذاته إعادة لتطور النظام الاقتصاد الداخلي، بالمواصفات الأساسية مع إشراك الكثير من العناصر التي تحمل الصفة الدولية.

إذ اعتبر " **أدم سميث: التجارة الدولية امتداد للتجارة الداخلية**، فكلاهما قائم على تبادل فوائض الإنتاج ،أما **ديفيد ريكاردو** فقد أكد ضرورة إقرار نظرية خاصة في التجارة الدولية، شكلت رأيه في قدرة عوامل الإنتاج على التنقل داخل الدولة الوحدة، وأنكر إمكانية تنقلها بين الدول عبر الحدود السياسية " .ويمكن القول أن الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية **هي** :-

١• العلاقات الاقتصادية الدولية فرع مستقل من فروع الاقتصاد، وهذا يتجلى عبر حيوية قطاع التجارة الخارجية في أي اقتصاد،نظراً لأهميتها البالغة في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية.

٠٢ اختلاف أسلوب تبادل السلع والخدمات وظروف السوق ، والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية (طبيعة المستهلكين –الأسعار –المنافسة–آليات عمل النظام الاقتصادي) وحركة رؤوس الأموال والأشخاص في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية ، لكون الأولى عناصر دولية ، تحمل آثار تعدد المتبادلة دولياً.

٠٣ اختلاف العملة وسعر الصرف وتباين مستويات الأجور والأسعار النسبية للسلع

٠٤ ينشأ التبادل الدولي نتيجة للتخصص وتقسيم العمل وكذلك التبادل الداخلي ولكن باختلاف المزايا التي تتوفر على الصعيد الدولي ولاسيما بعد تطور النظام الاقتصادي الذي ساهم بإدخال العناصر التي تحمل صفة دولية.

١ –نشأة التجارة الخارجية:

ترتبط نشأة التجارة الدولية بتطور الفكر الاقتصادي ومدارسه المتعاقبة والمختلفة وهي ليست حديثة التكوين والظهور، إذ ساد الفكر التجاري في أوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ،وقد أدى إلى إخضاع التجارة لقيود متعددة بهدف المحافظة على المعدن النفيس (الذهب) وعند ظهور الدولة القومية واندلاع الثورة الصناعية ، أطلق العنان لحرية التجارة الدولية تحت شعار (**دعه يعمل – دعه يمر**) وكان لظهور نظرية (**ديفيد هيوم**) في التوازن التلقائي، أثراً في توجيه أول ضربة قاصمة لمرحلة القيود التجارية ، إذ أثبتت عن طريق تحليل الميزان التجاري إن زيادة الواردات عن طريق المعدن النفيس إلى إنجلترا مثلاً ، ستؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الإنجليزية قياساً إلى غيرها ، فعندئذ تقل حركة الصادرات ثم ترتفع الإيرادات ويبدأ الذهب بالتسرب إلى الخارج من جديد . وهذه النظرية تضمنت ثلاثة عوامل أساسية هي :-

أ- افتراض ثبات العلاقة بين كمية النقود داخل البلد ومستوى الأسعار .

ب- يتوقف حجم التجارة بين بلد وأخر على العلاقة بين مستوى الأسعار في كل منهما .

ج- في البلد الواحد مستويات مختلفة للأسعار تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي وأسلوب تخصيص الموارد المتاحة ، الأمر الذي يؤدي إلى حركة متقابلة وفقاً لأنواع السلع . وإن هذه الاختلافات تسمح بإرساء قواعد العلاقات التجارية بين البلدان ،مع مراعاة حالة الانسجام بين المصلحة الفردية للمصدرّيين والمصلحة العامة للمجتمع ، حيث يتركز هدف الفرد لتحقيق الربح عَبر تصدير السلعة الرخيصة الثمن إلى بلدان يكون السعر فيها مرتفعاً. ولكن مجموع حركة المصدرين لمختلف السلع تؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع .

٢- منافع التجارة الخارجية:

تحقق التجارة الخارجية منافع ومكاسب عديدة للدول، ويمكن ذكر بعض أهم المنافع والمكاسب وكما يأتي:-

٢-١- زيادة مستوى الإنتاج المتحقق جَرّاء التبادل الدولي الأمر الذي يؤدي إلى استغلال الإمكانات والموارد المتاحة لدى كل دولة ، إذ لا تعتمد زيادة الإنتاج على الطلب الداخلي في السوق المحلية فقط بل على الأسواق الخارجية ، وعبر قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي.

٢-٢- تُوفر التجارة الخارجية حجم كبير للإنتاج و إمكانية أفضل للمنتجين تتحقق عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها استغلال قدر واسع من رأس المال الإنتاجي.

٢-٣- رَفع مستوى الدخل القومي وزيادة الرفاهية الاقتصادية عبر تمكين المستهلك في كل دولة من الحصول على أرخص السلع وأكثرها جودة.

٢-٤- تُركز من قدرة البلدان على التخصص عبر إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها.

٢-٥- تساهم التجارة الخارجية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عبر فتح الأسواق وحرية انتقال عوامل الإنتاج .

٢-٦-تُساعد التجارة الخارجية على تدفق السلع والخدمات بانسيابية في الس
وتمنع احتكارها ، فضلاً عن إحلال المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب، بهد
تحسين النوعية

٣- مقومات التجارة الخارجية (المدرسة التقليدية-الكلاسيكية)

جاءت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أعقاب فكرة التجاريين ونظ
إلى ثروة الأمة التي تقاس _ حسبهم _ بما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، وإذا
للدولة عدم كفاية ما لديها من هذه المعادن، فالطريق الطبيعي أمامها لزيادة ثروتها
عبر اللجوء إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى، إذ ترتكز سياستهم التجارية
ضرورة تشجيع الصادرات وتقييد الواردات. أما عند الكلاسيك فإن التجارة تقوم
الدول في السلع المنتجة فيها إذا اختلفت أسعارها، حيث استخدم (سميث) مفهوم
المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول، أما (ريكاردو) فقد ذهب إلى فكرة
النسبي في التكاليف،ولذلك اتخذت **مقومات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي** على
الدعائم الأساسية **هي:**

٣-١-الحرية الاقتصادية وإقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية.

٣-٢-الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فإذا ترك الفرد
يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فستؤدي نتيجتها تلقائيا إلى تحقيق المص
العامة.

٣-٣-التوازن الاقتصادي التلقائي في توزيع المعدن النفيس بين الدول أطرا
التبادل، فإذا حدث عجز في الميزان التجاري (الصادرات أقل من الواردات)، يؤ
ذلك إلى نقصان رصيد الدولة من المعدن النفيس، وهو ما يؤدي _ طبقا لنظرية ك
النقود _ إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض أسعار الصادرا
الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب العالمي على الصادرات الوطنية، فتزداد الصادرا
إلى أن يتلاشى العجز في الميزان التجا

٣-٤-يعتبر قانون (ساي) للمنافذ (الأسواق)أحد الأعمدة الرئيسية للفكر الكلاسيكي، والذي مفاده **أن العرض يخلق الطلب المساوي له** عند كل مستوى من مستويات التشغيل.

٣-٥-التوظيف (التشغيل) الكامل الذي يرتكز على وجود قوى تلقائية تتكفل بتحقيقه.

٦- **نمط وشروط التجارة الخارجية** يقوم على اختلاف النفقات بين السلعتين، الأمر الذي يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي يتم إنتاجها بنفقة أقل (تتمتع فيها بميزة أعلى)، وتتولى تصدير فائض إنتاجها عن استهلاكها إلى الدول الأخرى، مع قيامها باستيراد السلعة التي تنتجها بنفقة أعلى (تعاني في إنتاجها من تخلف)، وعلى هذا الأساس يتشكل نمط التجارة الخارجية. وعليه يتكون هيكل صادرات الدولة من قائمة سلع التفوق، وهيكل وارداتها من قائمة سلع التخلف. ووفقا للقاعدة الكلاسيكية فإن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لقيام التجارة الخارجية بين الدول أطراف التبادل الدولي، في حين تساوي هذه النفقات يؤدي إلى عدم قيامها.